



دمج الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة كيفية تحقيق إطار متوازن وطموح وشامل



يعد جدول الأعمال لما بعد ٢٠١٥ فرصة تاريخية للتحويل من التنمية المنفردة إلى نهج أكثر تكاملا. وجهة نظر عززتها نتائج ريو+٢٠ ونتائج مؤتمر قمة الأهداف الإنمائية للألفية وتقرير الأمين العام للأمم المتحدة « حياة كريمة للجميع». والسؤال هو كيف؟

لقد تم تحقيق تقدم كبير في التنمية البشرية ولكن التدهور البيئي مستمر بلا هوادة إلى حد كبير يحد من نجاح الجهود المبذولة لمعالجة الفقر مرة واحدة وإلى الأبد. ويجري تحقيق النمو والازدهار على حساب نظم دعم الحياة على كوكب الأرض وعلى حساب أكبر من عدم المساواة. الكوارث سواء الطبيعية أو التي من صنع الإنسان تقلب مكاسب التنمية. الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة مترابطة بشكل واضح.

التزمت الدول الأعضاء في ريو ٢٠+ على وضع مجموعة من الأهداف للتنمية المستدامة (والأهداف والمؤشرات) التي من شأنها أن تكون متوازنة ومتناسكة وشاملة. ثلاثة روابط أساسية تدعم هذا التماسك ويمكن استخدامها كمرشح لتقييم مدى اكتمال ومتانة الأهداف المستقبلية والغايات والمؤشرات:

١- عدم ترك أي إنسان وتوفير حياة كريمة للجميع: إن الفئات الفقيرة والضعيفة والمهمشة - في كل من البلدان المتقدمة والبلدان النامية بحاجة إلى فرص لسبل العيش المستدامة وينبغي ضمان حد أدنى من الحماية الاجتماعية والبيئية ومعيار أساسي للمعيشة. يجب تمكين نحو ١,٢ مليار شخص يعيشون في فقر مدقع من تحقيق حياة كريمة. المتضررين من الفقر المدقع والبطالة المزمنة من خلال عدم الحصول على الخدمات (المياه والصرف الصحي والطاقة والأسواق والصحة والتعليم والمأوى) ومن خلال انعدام سيادة القانون والتمييز وغير القادرين على العيش في بيئة نظيفة وصحية يحتاجون إلى أن يكونوا في صلب جدول أعمال التنمية المستدامة في المستقبل.

يجب أن تتوفر حلول معقولة بحيث لا تزيد من تدهور البيئة وذلك لكسر مصيدة الفقر وضمان سبل العيش الأساسية. حيث يمكن للتكنولوجيات المتكثرة والخضراء العمل في وقت متزامن على زيادة فرص العمل وتعزيز استخدام أفضل للعلوم والمعارف التقليدية وزيادة توفير الخدمات الأساسية وفي نفس الوقت حماية البيئة.

٢- تحقيق مزيد من الازدهار بطريقة شاملة داخل قدرة النظام على الأرض لدعم الحياة: إن استمرار رفاه الإنسانية وأداء الاقتصاد والمجتمع يعتمد في نهاية المطاف على الإدارة المسؤولة للموارد الطبيعية المحدودة للكوكب وحماية التراث الاجتماعي والثقافي. الازدهار في المستقبل يتطلب من النمو الاقتصادي ان لا يعمل على تقييد البيئة.

نحن بحاجة إلى تغيير نظم الإنتاج وأنماط وتقنيات العمل في كل بلد وكذلك السلوكيات المصاحبة التي تؤثر على الاستهلاك والتماسك المجتمعي. وبعبارة أخرى، التحول العالمي نحو الاقتصاد الأخضر الشامل والاستهلاك والإنتاج المستدامين. ينبغي عند القيام بذلك أن تعالج أوجه عدم المساواة والتمييز المتفشى بما في ذلك المساواة في الحصول على الموارد الطبيعية. الاستهلاك المستدام ليس بالضرورة يعني استهلاك أقل، بل يعني كيف نشترى وكيف نعيش بطريقة ذكية وأمنة ومستدامة بيئيا. فالاستهلاك المستدام يمكن أن يسفر عن مجموعة متنوعة من الفوائد الاقتصادية والاجتماعية والصحية المترابطة بما في ذلك زيادة الوصول إلى الأسواق والابتكار الاجتماعي وخلق فرص العمل والحد من السممة وتمكين المجتمع المدني. فهناك حاجة إلى حماية وتحسين الاستخدام الحكيم لنظام دعم الحياة العالمي من أجل عدم تجاوز العتبات البيئية أو الاجتماعية التي من شأنها أن تقوض أو تعكس مكاسب التنمية. وتواجه البلدان عتبات بيئية مختلفة ولكن التجاوز التراكمي لعتبات المشاعرات العالمية مثل المحيطات والمناخ سوف تؤثر في نهاية المطاف على جميع الدول سواء المتقدمة أو النامية وسوف تعاني منها الأكثر فقرا لأنها هي الأكثر ضعفا. وتفتقر إلى القدرة على التعامل مع الآثار.



٣- زيادة رأس المال لتحقيق قدر أكبر من المرونة وتأمين سبل العيش لأجيال المستقبل: الاستثمار في رأس المال الطبيعي ورأس المال الاجتماعي (أي المعرفة والنظم المجتمعية) ورأس المال الكفؤ للموارد (أي البنية التحتية وقدرات الإنتاج) سوف يدعم استدامة التنمية على المدى الطويل ويحسن زيادة قدرة كوكبنا من حالته المتدهورة الحالية. وهذا سوف يعظم من أنظمة دعم الحياة لدينا لتحقيق التطلعات وفي ذات الوقت عدم ترك أي واحد خلفنا وسوف يساعد على تحقيق مزيد من الرفاه والرخاء للجميع مع ضمان مستقبل أولادنا.

على سبيل المثال فإن إدارة النفايات وكفاءة الموارد واستعادة النظم الإيكولوجية وتنظيف مسارات المياه هي طرق لتوسيع الموارد وتحسين فرص العمل وسبل العيش. والاستثمار في التعليم والمعرفة من أجل التنمية المستدامة بما في ذلك المعارف التقليدية والقائمة على نوع الجنس سوف يوسع قدرتنا على إبتكار حلول جديدة والاستثمار في البنية التحتية الأكثر استدامة يزيد كفاءة الموارد ولكن أيضا يؤمن الخدمات لأجيال المستقبل.

تحقيق قدر أكبر من القدرة الأنسانية في مواجهة الصدمات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية سوف يعزز من قدرتنا على التكيف وإدارة التغيير السلبي بفاعلية. الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية يمكن أن تكون محركا للرفاه الاقتصادي وكذلك منصة للسلام.

هناك ثلاثة اعتبارات هامة أخرى لصياغة SDGs المستقبلية والأهداف والمؤشرات.

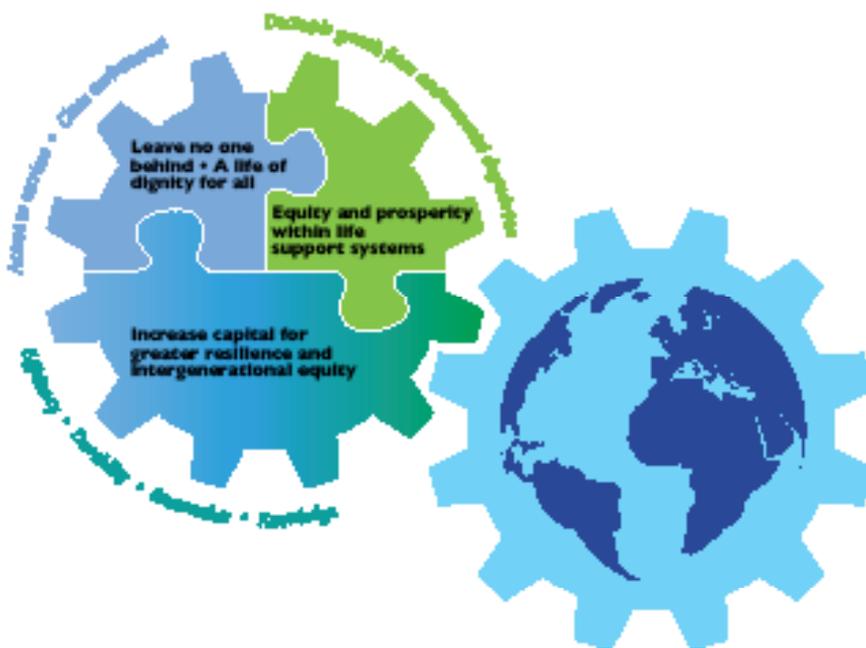
٤- يجب أن نبني على الغايات والأهداف القائمة المتفق عليها دوليا كما هو متفق عليه في ريو ٢٠٠٠+ وللقيام بذلك يجب على أهداف التنمية المستدامة وجدول مابعد ٢٠١٥ تعزيز الالتزامات القائمة، وذلك سوف يعزز الحاجة الملحة لتنفيذ الالتزامات التي ما زالت متأخرة، وبذلك تكمل ولا تكرر الالتزامات التي تم التوصل إليها من خلال المسارات الأخرى بما في ذلك المفاوضات الجارية بشأن تغير المناخ مثلا. وسوف يعمل ذلك على وضع رؤية لتجديد الالتزامات بموجب الاتفاقات التي سوف تنتهي في العقد المقبل أو تسليط الضوء على القضايا الناشئة.

٥- يمكن للغايات الموجهة نحو الحلول التقاط أفضل رؤية متكاملة وفي الوقت نفسه تكون قابلة للتنفيذ. إن مثل هذه الغايات يمكن ان تدعم واحد أو أكثر من الأهداف. أما المؤشرات فيمكن أن تكون مباشرة أو غير مباشرة ويمكن أن تكون مصنفة بالنسبة للنوع الاجتماعي والمساواة والتمايز الإقليمي. ومن شأن الإطار المنطقي المتناسك من الغايات والأهداف والمؤشرات تسهيل التنفيذ.

٦- ينبغي أن تكون الأهداف والمؤشرات ذات مصداقية علمية وقابلة للتحقق وقابلة للقياس وعلى أساس معلومات وأدلة متاحة بشكل أفضل. ومع ذلك ينبغي للأهداف والمؤشرات أيضا أن تتناسب مع مستوى الطموح: ينبغي بناء القدرات لأشكال جديدة من القياس مثل المؤشرات المتكاملة بحيث تصبح حافزا للتعاون ما بين القطاعات.

عند صياغة أهداف التنمية المستدامة وغاياتها ومؤشراتها، سوف تساعد هذه "المرشحات" الستة على إدراك أهمية الترابط وفعالية إدماج الأبعاد البيئية والاجتماعية والاقتصادية في جدول أعمال التنمية المستدامة لمرحلة ما بعدعام ٢٠١٥.

ليس من الممكن تحقيق التنمية المستدامة من خلال معالجة المخاطر والتحديات من أي بُعد بطريقة منفردة. عندما تكون الفرص البيئية والاجتماعية والاقتصادية مجتمعة فيمكن أن يكون لها نتائج متعاضدة للتنمية المستدامة.



يمكن ارسال الملاحظات والأسئلة الى العنوان التالي

unep.org@unep.post ٢٠١٥

www.unep.org